قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة ومعوقاتها في بعض الدول العربية

An analytical reading of sustainable development indicators and their obstacles in some Arab countries

جداي ياسين *

مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية

جامعة سوق أهراس – الجزائر

y.djeddai@univ-soukahras.dz

بوعكة اسيا

مخبر المقاولاتيـة وإدارة المنظمات

جامعــة تبســة– الجزائر

assia.bouakka@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/23 تاريخ القبول للنشر: 2024/01/14 تاريخ النشر: 2024/01/25.

ملخص:

هدف البحث إلى تسلط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة وتحديد مرتكزاتها ومبررات تبنيها، فضلا عن بيان مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية، لرصد مستوى التقدم الذي أحرزته في الوضع التنموي المستدام.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود معوقات اقتصادية واجتماعية وبيئية، تشكل تحديا جليا أمام بعض الدول العربية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة أبرزها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانتشار الأمية وخاصة عند الإناث الأمر الذي أدي إلي اتساع الفجوة بين الجنسين، بالإضافة إلى ندرة المياه في الدول العربية، ومشكلة الجفاف والتصحر وتلوث المياه الجوفية، لذا تم اقتراح جملة من التوصيات قد تسهم في معالجة هذه المعوقات فيما لو تم اتباعها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ مؤشرات التنمية؛ الدول العربية؛ التكنولوجيا؛ البيئة.

تصنيفات JEL: N3، O2.

Abstract:

The research aimed to shed light on the concept of sustainable development and identify its foundations and justifications for its adoption, as well as a statement of sustainable development indicators in the Arab countries, to monitor the level of progress achieved in the sustainable development situation.

The study concluded with a set of results, the most important of which is the presence of economic, social and environmental obstacles, which constitute a clear challenge for some Arab countries in their pursuit of sustainable development, most notably, the high rates of poverty and unemployment, and the spread of illiteracy, and the problem of drought, desertification and pollution of groundwater, a number of recommendations were proposed that may contribute to addressing these obstacles if followed.

Keywords: sustainable development; development indicators ;Arab countries; tochnology; the environment.

Jel Classification Codes: N3 ،O2.

* المؤلف المراسل.

1.مقدمة:

وأدت الثورة الصناعية إلى انقسام دول العالم إلى دول متقدمة صناعيا، ودول نامية، عملت الدول الصناعية على زيادة ورفع معدلات نموها الاقتصادي، واهتمت لاحقا بالتنمية الاقتصادية الشاملة، إذ اعتمدت صناعاتها على مصادر الطاقة التقليدية، مما تسبب بانعكاسات سلبية على البيئة والإنسان من خلال الاستنفاذ الجائر للموارد الاقتصادية القابلة للنضوب، وتلويث مياه الشرب ومياه الأنهار، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وتعاظم الفروق الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء وتفاقم مشكلة سوء التغذية والجوع، مما دفعها نحو مفهوم التنمية المستدامة.

لذلك واجهت الدول المتقدمة تحديات اقتصادية، تمثلت في ضرورة تحسين معدلات نموها تمهيدا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن بعدها التنمية المستدامة، ثم بهدف إيجاد الحلول لمشكلات تلوث البيئة، بينما واجهت الدول النامية، ومنها الدول العربية معوقات وتحديات من نوع آخر، تجلت في ضرورة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بهدف القضاء على الفقر والأمية، وتخفيف حدة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، إذ أن الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية ازدادت لمصلحة الدول المتقدمة، كما تعاظمت أعباء الدول النامية بسبب ارتفاع معدلات نموها السكاني مقارنة مع الدول المتقدمة بطيئة النمو سكانيا، مما رتب عليها مسؤوليات اقتصادية واجتماعية وبيئية.

استنادا لما سبق، يمكن تحديد إشكالية البحث، فيما يأتي:

كيف بادرت الدول العربية في دعم وتجسيد التنمية المستدامة في جميع المجالات؟.

1.1.أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا الدراسة من أهمية موضوعه وهو التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوب من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية، لأن التنمية المستدامة مطلب دولي، إذ تم تبنيها من قبل المنظمات الدولية من جهة، فضلا عن أنها حل لمجموعة مشكلات نوعية، تلامس مستوى معيشة وحياة المواطنين في كافة المجالات مثل القضاء على الفقر، وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية والبيئة النظيفة.

2.1. أهداف الدراسة: يمكن صياغة أهداف الدراسة بالآتي:

- الوقوف على مفهوم التنمية المستدامة؛
- التعرف على مؤشرات التنمية المستدامة؛
- معرفة أين وصلت الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عرض تطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة.

3.1. منهج البحث

نظرا لطبيعة الدراسة فقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في بحثنا هذا، فقد تم استعمال المنهج الوصفي في الجزء النظري من خلال استعراض المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة، أما المنهج التحليلي فقد تم استخدامه في الجزء التطبيقي وهو مناسب لتحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية.

2. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

أدى الاهتمام المتنامي بالتحديات البيئية إلى قبول واسع لمفهوم جديد هو التنمية المستدامة، حيث عرف موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال العقدين الماضيين، وهذا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي العالمي، حيث

أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم تتبناها حكومات ومنظمات وهيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها في الكثير من الملتقيات والمناسبات.

1.2.مفهوم التنمية المستدامة

تعد التنمية ناتجا عن عمل الإنسان بتحويله لعناصر وموارد طبيعية إلى سلع وخدمات تلبي حاجات الإنسان، ويعتمد في ذلك توظيف مجموعة من المعارف عملية وتكنولوجية ووسائل تقنية. فقد وردت عدة تعريفات للتنمية المستدامة منها:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة على أنها: " تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على احتياجاتها. يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار قدرة الأنظمة البيئية المحيطية على تحمل حاجيات الأجيال الحاضرة والمستقبلية". (دنيا، 2018، صفحة 75)

تعرف المكتب الإحصائي للأمم المتحدة التنمية على أنها " عدم توسع الأنشطة الاقتصادية إلا بالقدر الذي سوف يسمح بالحفاظ على رأس المال الصناعي والطبيعي ودون استبدال أي منهما بالآخر. كما استخدمت الأمم المتحدة شعارا آخر وهو التنمية البشرية، وتعني " توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكبر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر". (نبيلة، 2015، صفحة 92)

عموما يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها: " عملية تغيير شاملة، طويلة الأمد، يشكل الإنسان العنصر الفاعل الأساسي فيها وغايتها النهائية، تسعى إلى تلبية حاجاته الأساسية مع الحفاظ على البيئة، من خلال تحقيق التوازن بين أنظمة ثلاث: اقتصادية، اجتماعية وبيئية، وتسهم في تحقيق أقصى قدر ممكن من النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة. والعمل في ظل نظام سياسي ديمقراطي عادل، يضمن حرية ويحقق العدالة داخل الجيل الواحد وبين الأجيال.

2.2. أهداف التنمية المستدامة

في عام 2015 قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضع سبعة عشر هدفا لتحويل العالم وتحقيق مستقبل أفضل بحلول عام 2030، أطلقت عليها مسمى أهداف التنمية المستدامة (SDGs). تهدف إلى توفير حياة كريمة للجميع، والعمل على حماية كوكب الأرض، وتسعى للمضي قدما لمحاربة الفقر والجوع، والحد من تدهور البيئة، وفي المقابل تعزيز الصحة، التعليم، المساواة بين الجنسين، والسلام والعدالة. وتتمحور هذه الأهداف حول خمسة مجالات رئيسية وهي الناس، الكوكب، الازدهار، السلام والشراكة وتتمثل هذه الأهداف في: (دنيا، 2018، الصفحات 76-77)

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والأغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع الأعمار؛
- ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد المنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛
- ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛
- ضمان الوصول إلى الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة للجميع؛
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفر العمل اللائق للجميع؛

- إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار؛
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛
- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام؛
- تعزيز السلام والمجتمعات السليمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانيات الوصول للعدالة إلى المجتمع؛
- تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة.

3.2. مرتكزات التنمية المستدامة

تستند التنمية المستدامة إلى ثلاثة متغيرات أساسية وتؤثر فيها تأثيرات كبيرة ومباشرة وتتمثل في ما يلي: (ساسية، 2016، صفحة 123)

- **الإنسان:** حيث يشكل الإنسان محور التعارف الخاصة بالتنمية المستدامة، إذ تتضمن هذه الأخيرة التنمية البشرية التي تهتم بتحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية، وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإنه يتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية.
- **البيئة:** تتوافر في الطبيعة والبيئة المحيطة نوعين من الموارد، النوع الأول منها قابلا للاستفادة والنضوب وبالتالي تتصف بأنها موارد غير متجددة مثل النفط والغاز وفلزات المعادن وغيرها، مما يستدعي من الدول وضع الاستراتيجيات المناسبة للمحافظة عليها وعدم استنفادها بسرعة. (ناعسه، 2022، صفحة 7)

أما النوع الثاني من الموارد، فيتصف بالتجدد وصداقة البيئة مثل طاقة الشمس والرياح والأمواج والأنهار وغيرها وهذا يتطلب من المجتمع الدولي التحول باتجاه زيادة الاستثمار فيها.

- **التكنولوجيا:** لقد تم توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعة، فظهرت الحاجة إلى تكنولوجية تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، والحد من التلوث والعمل على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في النشاط الاقتصادي وفي عدد السكان.
- **العدالة أو الإنصاف:** ويقصد به إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وإنصاف من يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرضا متساوية في الحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاجتماعية والاقتصادية، وفي ظل الهيمنة المطلقة للرأسمال المالي العالمي الذي يكرس تفاوتا كبيرا بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس التفاوت داخل نفس الدول، لذلك فإن التنمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف.

4.2.مؤشرات قياس التنمية المستدامة

بعد الاهتمام الكبير بدراسات وأبحاث التنمية المستدامة برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية . وتنقسم مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى أربعة محاور رئيسة تتمثل في الآتي :(دنيا، 2018، الصفحات 76-77)

❖ **المؤشرات الاقتصادية** :تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية في الآتي:

- معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛
- الميزان التجاري مابين السلع والخدمات؛
- قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛
- الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها؛
- كمية إنتاج النفايات؛
- وسائل النقل والمواصلات.

❖ **المؤشرات الاجتماعية** :من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:

- السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛
- نسبة السكان العاطلين عن العمل؛
- الصحة العامة؛
- التعليم والتكوين؛
- الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛
- النسبة المئوية للنمو السكاني.

❖ **المؤشرات البيئية** :من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي ما يلي:

- مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية؛
- الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية؛
- مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية؛
- نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
- نصيب الفرد من المياه العذبة؛
- نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

❖ **المؤشرات المؤسسية** :تتمثل المؤشرات المؤسسية في الآتي:

- تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها؛
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000مواطن؛
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن؛
- عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن؛
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي؛
- الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.

3. تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في بعض الدول العربية

1.3.المؤشرات الاقتصادية

تقاس التنمية المستدامة بهدف تحديد مدى تطور الوطن واستقراره ومن بين الأبعاد التي تدرسها البعد الاقتصادي تعكس المؤشرات الاقتصادية مدى قدرة البلد في بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المستدامة، ويعد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي GDP من أهم المؤشرات، إذ انه يعكس معدلات النمو الاقتصادي للبلد، سوف نقوم بتحليل بعض المؤشرات الأساسية للتنمية الاقتصادية لبعض الدول العربية.

❖ **مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام:** يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة يعتمد عليه لتحديد القوة الاقتصادية للدولة، ويوضح الجدول الموالي تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول العربية.

الجدول 01: تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدول الأمريكي) في بعض البلدان العربية خلال الفترة 2016-2022

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأردن	4003.40	4073.10	4146.40	4205.60	4042.80	4103.30
الإمارات العربية المتحدة	41054.50	43064.00	46722.30	45376.20	37629.20	44315.60
البحرين	22867.20	24349.90	25415.80	25869.10	23501.90	26563.00
السودان	2614.30	3188.80	769.90	748.00	608.30	751.80
الجزائر	3967.20	4134.90	4171.80	4022.20	3337.30	3690.60
المغرب	3132.90	3288.50	3492.70	3498.60	3258.10	3795.40
المملكة العربية السعودية	19300.10	20138.10	23318.70	22430.20	19539.60	23185.90
تونس	3796.20	3569.80	3577.10	3477.90	3497.70	3807.10

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي على الموقع التالي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=SA-TN-MA-BH-AE-SD-DZ-JO&view=chart

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر خلال فترة الدراسة، خاصة في الإمارات العربية المتحدة حيث احتلت المرتبة الأول من بين الدول التي سجلت ارتفع من 41054 دولار سنة 2016 إلى 46722 دولار سنة 2018، لينخفض سنة 2020 ليصل إلى 37629 دولار ليعود للارتفاع في السنة الموالية ليصل إلى 44315 دولار، في حين احتلت البحرين المرتبة الثانية حيث ارتفع من 22867 دولار سنة 2016 ليصل سنة 2021 إلى ما يعادل 26563 دولار، كما أن الجزائر عرفت ارتفاع حيث سجلت سنة 2016 ما يقارب 3967 دولار، ليصل سنة 2018 إلى 4171 دولار، ليتراجع سنة 2020 ليصل إلى 3337 دولار، ويعود سبب ذلك إلى الإغلاق الكبير حول العالم بسبب تفشي فيروس كورونا، إضافة تراجع البترول مما جعل الجزائر تفقد مداخيل مهمة انعكست سلبا على هذا المؤشر، أما السودان فقد احتلت المرتبة الأخيرة حيث سجلت سنة 2016 ما يقدر ب 2614 دولار ليستمر في الانخفاض وصولنا إلى 751 دولار سنة 2021.

ومما سبق يمكن القول أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تدني، وبالتالي سيؤثر على الادخار ويؤدي إلى انخفاض نسبته مقارنة مع نسبة الإنفاق والاستهلاك، وهذا بدوره يؤثر سلبا على إعادة توزيع الدخل، ويقلل فرص تمويل الاستثمار ذاتيا، مما يعزز ويرفع الحاجة إلى التمويل الخارجي الذي يترافق أحيانا بشروط تمس السيادة الوطنية والقرار

السياسي، وقد وضعت الأمم المتحدة شروطا لتقديم الدعم المالي بواسطة صندوق أهداف التنمية المستدامة، مما عقد آليات حصول الدول النامية ومن بينها الدول العربية على مصادر التمويل اللازمة لمشروعات التنمية المستدامة.

❖ **مؤشر التضخم:** ويعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي، كما أنه أحد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة الاقتصادية، فأي خلل في هذا المؤشر قد يعرقل جهود التنمية الاقتصادية.

الجدول 02 : معدلات نمو التضخم للفترة 2016-2021 (الوحدة: نسبة مئوية%)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأردن	1.50	1.80	2.30	1.80	-0.20	1.30
مصر	6.20	22.90	21.40	13.60	6.20	4.80
لبنان	0.90	2.90	5.30	5.10	84.30	150
السودان	20.70	34.60	56	52	115.70	235.50
الجزائر	1.40	6.40	6.80	-0.50	-5.50	15.70
المغرب	1.00	-0.10	0.90	0.80	0.10	3.20
العراق	11.10	14.70	18.20	-2.70	-10.30	33.40
تونس	4.90	4.70	8.00	7.20	6.50	4.50

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول، تذبذب مستوي التضخم في معظم الدول العربية خلال الفترة حيث سجلت العراق 18.20% سنة 2018، لينخفض إلى 10.30-% سنة 2020، أما بالنسبة للجزائر سجلت أقل نسبة سنة 2020 والذي يقدر بـ 5.50- % في حين سجلت أعلى نسبة والمقدرة ب 15.70% سنة 2021، في حين أن السودان عرفت ارتفاع حيث بلغت سنة 2021 ما يعادل 235.50%.

❖ **نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي:** هو عبارة عن نسبة الدين الخارجي الكلي إلى الناتج القومي الإجمالي، ويقيس هذا المؤشر مدى اعتماد البلد على الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع التنمية، وكذلك الأثر الذي سينجر منه على المستقبل. والجدول التالي يوضح نسبة الدين الخارجي من 2016 إلى 2021.

الجدول 03 : إجمالي رصيد الدين الخارجي (بالأسعار الجارية للدولار أمريكي)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأردن	27.11	30.05	31.93	33.48	38.02	41.82
مصر	69.16	84.54	99.36	114.48	129.79	143.25
لبنان	69.51	74.17	79.65	73.89	68.87	66.89
السودان	21.29	21.91	21.74	22.48	23.44	22.17
الجزائر	5.46	5.71	5.71	5.49	5.18	7.38
المغرب	47.59	50.98	50.37	54.99	65.73	65.41
العراق	23.36	28.10	27.79	27.47	26.30	25.26
تونس	28.83	33.50	35.03	39.38	41.05	41.61

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي.

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة المديونية تختلف من بلد لأخر، حيث احتلت مصر المرتبة الأولي مسجلة بذالك ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، لتسجل سنة 2016 ما يعادل 69 مليار ليصل إلى 143 مليار سنة 2021، كما تجدر الإشارة أنه وفقا لتقرير البنك الدولي مصر تتبوأ المركز الأول بين المقترضين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تليها لبنان حيث بلغت نسبة الاقتراض 76 مليار سنة 2018، وقد بلغت حصة كل من مصر ولبنان 90% من إجمالي تدفقات

الديون طويلة الأجل عام 2018،، لتنخفض إلى 66 مليار سنة 2021، كما قدرت نسبة الدين في المغرب سنة 47 مليار سنة 2016، ليستمر في الارتفاع ليصل إلى 65 مليار سنة 2021، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت أقل نسبة حيث قدرة نسبة ديونها سنة 2021 ما يقارب 7 مليارات، يمكن القول أن السياسات المتبعة من أجل تخفيض المديونية الخارجية أعطت نتائج جد مرضية، كما أن الجزائر كانت تباشر في الدفع المسبق لديونها الخارجية أي قبل حلول ميعاد التسديد، كما يفسر ذلك بأن المشاريع والاستثمارات التي أطلقتها الجزائر كانت ممولة 100% من تراكم ادخارها الإجمالي واحتياطاتها النقدية.

كما أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي لدى الدول العربية بلغ 45 % في عام 2018، وخاصة لدي الدول الأقل نموا، وتبع لتقرير وقائع وأفاق في المنطقة العربية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فإن الدول العربية ذات الدخل المتوسط، قد ارتفع متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى 78% عام 2018 باستثناء الجزائر، إذ بلغت النسبة 157% في لبنان، و93% في مصر، و94% في الأردن.

وقد زادت جائحة كوفيد 19 مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية، إذ اقترض الأردن وتونس ومصر أكثر من 10 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي لأجل قصير أو متوسط، وقد منحت هذه القروض بشروط غير ميسرة، مما يعني زيادة عبء خدمة الدين العام على الدول المقترضة.

وعلية يمكن القول أن مديونية الدول العربية تجاه الدول الصناعية المتقدمة ومؤسساتها المالية، تشكل عامل ضغط على اقتصادياتها، وعامل تبعية لتلك الدول، وتقلل من إمكانية زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري لديها، ومنه نستنتج أن المعوقات الاقتصادية لها أثر سلبي على تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.

2.3. المؤشرات الاجتماعية

يهتم هذا النوع من المؤشرات بالمستوى المعيشي للفرد وتوفير المتطلبات والاحتياجات الضرورية له كالتعليم، الصحة والعمل، النقل وغيرها من العوامل ذات الصلة بالتنمية البشرية وذلك من خلال دراسة تطور النمو السكاني وربطها بمستوى الأداء ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

- **مؤشر البطالة:** توصف مجتمعات الدول العربية بالمجتمعات الشابة، إذ تغلب فيها نسبة الشباب، وهذه سمة إيجابية لأنها تشكل حافزا للنمو والتنمية الاقتصادية إذا أحسن استغلالها، لكنها تشكل بالوقت عينه عامل ضغط على الاقتصاد فيها بسبب ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الموارد البشرية، وبسبب استنزاف الموارد الطبيعية المحددة.

الجدول 04: تطور معدل البطالة للفترة 2016-2021 (الوحدة: نسبة مئوية %)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأردن	15.30	18.10	18.30	16.80	19.20	18.40
الإمارات العربية المتحدة	1.60	2.50	2.20	2.30	4.30	3.10
البحرين	1.20	1.20	1.20	1.20	1.70	1.50
السودان	17.40	17.50	17.60	17.60	19.30	19.00
الجزائر	10.20	10.30	10.40	10.50	12.20	11.70
المغرب	9.30	9.20	9.20	9.20	11.10	10.50
المملكة العربية السعودية	5.60	5.90	6.00	5.60	7.40	6.70
تونس	15.60	15.30	15.50	15.10	16.40	16.30

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي.

إن البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول تبرز بوضوح ارتفاع معدلات البطالة في بعض دول العربية، حيث بلغت نسبة البطالة في السودان 17.40% سنة 2016، ليصل سنة 2021 إلى 19%، كما بلغت نسبة البطالة في الأردن 15.30 سنة 2016 ليستمر في الارتفاع ليسجل سنة2021 ما يعادل 18.40%، أما الجزائر فقد بلغت نسبة البطالة 10.40% سنة 2018 ليرتفع إلى 12.20% سنة 2020، في حين سجلت البحرين أقل نسبة للبطالة حيث بلغت نسبة البطالة 1.50% سنة 2021، مما سبق يتضح أن الدول العربية تعاني من مشكلة ارتفاع معدل النمو السكاني، مما نتج عنه تفاقم البطالة، فقد بلغ عدد سكان الوطن العربي 436 مليون عام 2020. فتبعا لتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الدول العربية مجتمعة 27.79% عام 2020، وهو معدل البطالة الأعلى في العالم، إذ بلغ المتوسط العالمي للشباب العاطلين عن العمل 13.62%، وقد بلغ معدل بطالة الإناث في الدول العربية 19.96% عام 2020 مقابل 7.83% من الذكور. (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020، صفحة 74)

اعتماد على التباين الكبير بين العاطلين عن العمل من الإناث والذكور، وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل المؤهلين علميا، يتبين وجود فجوة كبيرة في الحقوق بين الذكور والإناث في الدول العربية، وهذا يدل على عدم المساواة بين الجنسين كما أن سبب ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل هو هجرة الموارد البشرية المؤهلة إلى الدول الصناعية المتقدمة، فضلا عن انتشار ظاهرة البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام.

- **مؤشر التعليم:** مؤشر التعليم يعتبر عامل أساسي وفعال في قياس التنمية المستدامة فهو الركيزة الأساسية لمبدأ التنمية والنهوض بالمجتمع، حيث يمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي 100% بسبب قيد الأطفال الذين تخطوا العمر المدرسي المقرر والأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي في سن متأخرة أو مبكرة أو سبب إعادتهم الصفوف.

الجدول 05: نسبة الالتحاق بالتعليم المرحلة الابتدائي، الثانوية والتعليم العالي (% من الإجمالي).

	2018			2019			2020			2021		
	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي
الأردن	81	63	34	82	65	33	80	68	34	80	72	-
الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	114	102	53	115	103	54	-	-	-
البحرين	99	99	50	98	97	56	-	-	60	-	-	65
الجزائر	110	-	51	109	-	53	111	-	52	-	-	54
المغرب	114	80	36	115	81	39	115	82	41	113	84	43
المملكة العربية السعودية	100	110	68	101	112	71	100	113	71	102	111	71
تونس	115	-	32	-	-	32	113	-	33	112	-	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ أن المملكة العربية السعودية من أكثر الدول اهتمام بالتعليم، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي 110% سنة 2018، لتصل إلى 111% سنة 2021، في حين بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي 71% سنة 2021، في حين أن المغرب بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي 114 % سنة 2018، ليسجل سنة 2020 ما قيمته 115%.

وعليه يمكن القول أن معدلات الأمية مرتفعة في الكثير من الدول النامية بسبب عدم مواكبة التعليم للتطورات التكنولوجيا الحديثة والسريعة، إذ يلاحظ فقدان بعض الاختصاصات العملية اللازمة لسوق العمل، وقد تطور مفهوم الأمية خلال العقود الخمسة الماضية، إذ لم يعد يقتصر على مهارات القراءة والكتابة والحساب، بل أصبح مفهوما أوسع ليشمل القدرة على التعامل مع بيئة التكنولوجيا والمعلومات وهو ما أكدت عليه منظمة اليونسكو في تقريرها إستراتيجية اليونسكو لمحوا أمية خلال الفترة بين 2020-2025.

وقد أكد معهد اليونسكو للإحصاء عام 2020، أن 1.590 مليار نسمة، يعانون من الأمية في العالم، منهم 773 مليون شابا موزعين بين الإناث والذكور، ويضاف إلى العدد السابق من الأميين الشباب 617 مليون طفلا، وجميعهم يفتقر إلى مهارات القراءة والكتابة، كما بلغ عدد الأميين في الدول العربية 65 مليون نسمة، أي ما نسبته 14.9% من عدد سكان الوطن العربي البالغ 436 مليون نسمة، منهم 41 مليون من الإناث، مقابل 24 مليون من الذكور، أي أن نسبة الإناث الأميات، تزيد عن 60%، مقابل أقل من 40% للذكور وفقا للتقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا. (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020، صفحة 97)

يعد تحقيق هدف محو الأمية حتى عالم 2030 هدفا أساسيا من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلا أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، تعد الأمية مشكلة مستعصية في الدول العربية، إذ أنه من غير الانتهاء منها قبل عام 2050.

- **مؤشر المساواة بين الجنسين:** إن معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين وذلك من خلال تناول وضع النساء مقارنة بوضع الرجال أمر لا غنى عنه لتحقيق المساواة بين النساء والرجال والفتيات والفتيان في جميع جوانب الحياة، كالتعليم، والصحة، والتغذية، وإمكانية الاستفادة من الموجودات والموارد الاقتصادية، والتمتع بالفرص السياسية.

تمثل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات عاملا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة. فالنساء والفتيات يؤدين دورا أساسيا في الإسهام في الحفاظ على البيئة وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية.وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في بعض المجالات، مثل التعليم والصحة، تواجه المنطقة العربية تحديات كبيرة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

يتمتع الذكور في الدول العربية بحقوق أكثر من حقوق الإناث، ولاسيما تلك المتعلقة بالعمل وقد أفادت استطلاعات منظمة العمل الدولية، وقد بينت منظمة الإسكوا أن فجوة بين الجنسين في الدول العربية وصلت إلى 40.05%، وهي أعلى نسبة في العالم، إذ جاءت الدول العربية في ذيل قائمة تصنيف وترتيب الدول تبعا للمساواة بين الرجل والمرأة، إذ تبوأت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 120 من بين 153 دولة، وهي الأولى عربيا، تلها الكويت بالمرتبة 122، تونس بالمرتبة 124، وجاءت سورية في المرتبة 150، والعراق في المرتبة 152، واليمن في المرتبة 153 والأخيرة وذلك استنادا إلى التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) (تقري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020، صفحة 64).

وتقاس المساواة بين الجنسين بمؤشرات فرعية وهي : التحصيل العلمي، والمشاركة في العمل، وقد بلغت نسبة إنجاز هذه المؤشرات في الدول العربية أقل من المتوسط العالمي لها البالغ 32%، ففي اليمن لا يتجاوز نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة 35% مقابل نسبة 78% للرجال، كما بلغ الفرق بين الملمين بالقراءة والكتابة بين الجنسين 20% في المغرب وموريتانيا، وقد بلغت نسبة مشاركة الإناث في العمل في الدول العربية 20.53% من إجمالي القوة العاملة، وهي أدني نسبة في العالم تبعا للوثيقة المشتركة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ بلغ المتوسط العالمي 47.66% كما بلغت نسبة مشاركة الذكور العرب في العمل 73.67%، تعكس النسب السابقة ضخامة الفجوة بين الجنسين في المشاركة في العمل عربيا. (تقري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020، الصفحات 73-74)

3.3. المؤشرات البيئية

تشتمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة على المؤشرات المتعلقة بالغابات والأرض وبالتنوع الإحيائي وبحالة الهواء، وبالموارد المائية.

❖ **مؤشر معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية:** يقيس هذا المؤشر نسبة السكان الحاصلين على المياه المأمونة، أي المياه الصالحة للشرب في مسكنهم أو على قرب من مسكنهم، وذلك لتفادي خطر الإصابة بالأمراض والأوبئة التي غالبا ما تنتج من المياه الملوثة.

الجدول 06: إجمالي المسحوبات السنوية من المياه العذبة (% من الموارد الداخلية)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأردن	142	127	132	133	135	138
الإمارات العربية المتحدة	1773	1763	1753	1680	1715	1672
البحرين	4478	3978	3878	3878	3878	3878
السودان	673	673	673	673	673	673
الجزائر	76	80	82	87	87	87
المغرب	36	36	36	36	36	36
المملكة العربية السعودية	895	949	930	956	974	974
تونس	84	86	89	84	90	90

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي.

من خلال معطيات نلاحظ أن البحرين من أكثر البلاد العربية سحب للمياه العذبة، حيث قدرت قيمة المسحوبات 4478% من الموارد الداخلية سنة 2014، لتتراجع قيمة المسحوبات ليصل سنة 2019 إلى 3878%، كما احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية لتسجل أعلى قيمة للمسحوبات سنة 2014 بقيمة قدرها 1773%، لتنخفض إلى 1672% سنة 2019، في حين قدرت قيمة المسحوبات في الجزائر 87% سنة 2019، أما المغرب فقد كانت أقل الدول سحب للمياه بحيث بلغت قيمتها خلال سنوات الدراسة 36%.

يعد الوطن العربي من أكثر المناطق ندرة في المياه، إذ يحتوي 2% من الموارد المائية المتجددة عالميا فقط، ويعيش على أرضيه 6% من سكان العالم، وأكثر من 60% منهم يقطنون في مناطق تعاني من مستوى مرتفع أو مرتفع جدا من إجهاد المياه السطحية، بينما المتوسط العالمي حوالي 35% وذلك استنادا إلى تقرير البنك الدولي (البنك الدولي، 2017، صفحة 1) وتشكل 12 دولة من أكثر الدول ندرة بالماء وهي الجزائر، البحرين، الكويت، الأردن، ليبيا، سلطة عمان، فلسطين المحتلة قطر، السعودية، تونس، الإمارات، اليمن.

من جهة أخرى، تقع الدول العربية ضمن المناطق الجافة، وتعد من الدول شديدة الفقر بالموارد المائية المتجددة فضلا عن أن مخزونها من المياه العذبة يتناقص عاما بعد عام بسبب زيادة الاستهلاك عن الكمية المتجددة منه، وبالتالي حصة الفرد من المياه العذبة. (المعوشي، 2016، صفحة 87)

وقد تضمن التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 إلى أن 70.5 مليون عربي غير مخدمين بشبكات الصرف الصحيمما يعرض المياه الجوفية لخطر التلوث، وأن 47.5 مليون عربي لا يحصلون على خدمات مياه الشرب، من جانب أخر فإن حصة الفرد من المياه العذبة في 5 دول عربية، تقل عن 1000 م^3 سنويا، وهو ما تسمى العتبة السنوية لندرة المياه، مع العلم أن المتوسط العالمي لحصة الفرد من المياه 7000م^3 سنويا. (تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2020، صفحة 87)

❖ **مؤشر تلوث التربة والهواء والمياه الجوفية:** إن الاستخدام المكثف للمخصبات والأسمدة الكيميائية والمبيدات والأدوية الزراعية، فضلا عن استخدام مياه الصرف الصحي دون تنقيتها للري، وعدم توافر شبكات الصرف الصحي لجميع

المواطنين، أدى إلى تلويث التربة والمياه الجوفية، مما يجعل منه معوقا أساسيا للتنمية المستدامة، ويشكل خطرا على صحة الرضع والأجنة، وقد أفاد التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، أن 23.42% من سكان السودان، الصومال وجيبوتي، جزر القمر، و 3.08% من سكان المغرب العربي، و 0.01% من سكان الخليج العربي، 0.09% من سكان المشرق العربي، ويمارسون التغوط في العراء .

كما أوضح التقرير عينه (تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2020، صفحة 86)، أن نسبة تركيز النترات في مياه الشرب في غزة تراوحت ما بين 600 إلى 800 ملغ/ليتر، كما قاربت هذه النسبة في رأس الجبل في تونس 800 ملغ/ليتر، في حين أن الحجم الأقصى المسموح فيه لهذه النسبة 50 ملغ/ليتر.

تعد استخدام مياه الصرف الصحي دون معالجتها وتنقيتها في الري، وعدم توافر شبكات الصرف الصحي لجميع المواطنين، سببا رئيسا لتلوث التربة والمياه الجوفية، مما يجعل منه معوقا أساسيا للتنمية المستدامة، ويشكل خطرا على صحة الإنسان العربي، كما أكدت الحروب في بعض الدول النامية (حرب الخليج الأولى والثانية، وكذلك حروب الربيع العربي)، فضلا عن استخدام لبعض الأسلحة والذخائر المحرمة دوليا مثل الفوسفور الأبيض الذي استخدمه الكيان الصهيوني في عدوانه على غزة واليورانيوم المطفأ الذي استخدمته الولايات الأمريكية في الحرب على العراق، فضلا عن الحرب الجائرة على سورية التي تسهم في تلويث الهواء المحيط ببيئة هذه الدول.

❖ **مؤشر مساحة الغابات**يعبر هذا المؤشر عن المساحات الخضراء التي تلعب دورا إيكولوجيا مهما في المناخ وذلك من خلال المناطق الغابية والمزروعة والمراعي، باعتباره يوفر موارد مهمة للمجتمعات وفرض عمل زيادة على ذلك التنوع البيولوجي.

الجدول 07: مساحات الغابات في بعض الدول العربية للفترة 2015-2020 (% من مساحة الأراضي)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10
الإمارات العربية المتحدة	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50
البحرين	0.80	0.80	0.80	0.80	0.90	0.90
السودان	10.30	10.20	10.10	10.00	9.90	9.80
الجزائر	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80
المغرب	12.70	12.80	12.80	12.80	12.80	12.90
المملكة العربية السعودية	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50
تونس	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي.

إن البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول تبرز بوضوح انخفاض في نسبة مساحات الغابات في الدول العربية خاصة في المملكة العربية السعودية حيث قدرت نسبة الغابات 0.50% من مساحة الأراضي، تلتها الجزائر والبحرين بنسبة 0.80%، أما السودان فقدرت نسبة الغابات فيها 10.30% سنة 2015 لينخفض إلى 9.80% سنة 2020، أما المغرب فقد بلغت نسبة الغابات فيها ما يعادل 12.90% سنة 2020.

وعليه يمكن القول أن مشكلة التصحر تعد من أخطر المشكلات البيئية، إذ تمثل هذه المشكلة أحد مهددات التوازن البيئي في العالم والوطن العربي، إذ تبلغ مساحة الوطن العربي 14 مليون كم^2 أي ما يعادل 10.5% من مساحة العالم وتشكل المناطق الصحراوية والبوادي أكثر من 80% من مساحته.

وتعد العوامل الطبيعية والبشرية من أسباب التصحر، تتضمن العوامل الطبيعية، قصر فصل الشتاء، وقلة الأمطار السنوية، ارتفاع حرارة الأرض ما بين 1.5- 4.5 درجة مئوية، أما العوامل البشرية فتتمثل في زيادة عدد السكان بمعدلات مرتفعة، التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، الممارسات غير الرشيدة تجاه البيئة، لاسيما قطع الغابات، قلة الاستثمار في تصفية المياه، فضلا عن عدم تبني برامج الاقتصاد الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما

يعرض الدول العربية لخطر التصحر من لبنان إلى المغرب. أما في السودان فقد زحفت الصحراء حوالي 150 كم جنوبا، مما يهدد ربع الأراضي الصالحة للزراعة، ويخفض إنتاج الغذاء بنسبة 20%، كما ألحق الجفاف الضرر ب 44 مليون عربي خلال الفترة 2019/1990.

ومن أبرز معوقات ومهددات التنمية المستدامة في الوطن العربي التصحر، إذ يساهم الإنسان فيها بصورة مباشرة من خلال قطع الأشجار الجائز دون رقابة الدولة، وبسبب حرق الغابات، دون أن يوازي ذلك حملات وطنية للتشجير، فضلا عن شدة تأثير العوامل الطبيعية المتعلقة بموجات الجفاف وقلة الأمطار.

4. خاتمة

مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا كون أن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال للطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

بعد تناولنا لموضوع التنمية المستدامة من حيث المفهوم والمؤشرات وواقعها في بعض الدول العربية، تبين أنه على الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد وجد قبولا دوليا وإقليميا ومحليا واسعا منذ منتصف العقدين الأخيرين من الألفية الماضية إلا أن الدول العربية لم يحالفها التوفيق في تبني الخطط الإستراتيجية السليمة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة الحقيقية. وهذه النتيجة تجعل البشرية تواجه مستقبلا خطيرا يتطلب بذل المزيد من الجهود على كافة المستويات وتخلص هذه الورقة إلى أن التحول نحو التنمية المستدامة يبدو صعب المنال في غياب التغيرات الرئيسية والجذرية.

من خلال تحليلنا لمؤشرات التنمية المستدامة لبعض الدول العربية وذلك وفقا إلى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، البيئية، توصلنا إلى أنه:

- التنمية المستدامة تتطلب منظورا طويل الأجل ومشاركة واسعة القاعدة في وضع السياسات واتخاذ القرارات والتنفيذ على كافة المستويات؛
- ضرورة إيجاد مؤسسات محلية ودولية فاعلة متعددة الأطراف تتسم بمزيد من الكفاءة والمساءلة تسهم في وضع الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية الفاعلة؛
- ضخامة المديونية الخارجية للدول العربية غير النفطية، إذ بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 45% في عام 2018، خاصة لدي الدول الأقل نموا (السودان، الصومال، وغيرها)، كمل وصل متوسط نسبة المديونية في الدول العربية ذات الدخل المتوسط إلى 78% عام 2018 باستثناء الجزائر، وقد تساوت هذه النسبة مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي في مصر والأردن، إذ بلغت 93%، 94% على التوالي بل ووصلت في لبنان إلى 157%، مما يعقد ويثقل أعباء الاقتصادات العربية، ويعوق إمكانية تحسين مستوى المعيشة، وتأمين فرص العمل؛
- تعاني اقتصاديات الدول العربية من ارتفاع معدل البطالة، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل 27.79% عام 2020 مقابل 13.62% عالميا؛
- تفشي الأمية في الدول العربية، إذ بلغ عدد الأميين 65 مليونا، يشكلون نسبة قدرها 14.9% من عدد سكان الوطن العربي، منهم 41 مليونا من الإناث، مقابل 24 مليونا من الذكور، إن انتشار الأمية والبطالة بين الإناث يعد حجر الأساس لفجوة الحقوق بين الجنسين، بل ويكرس عدم المساواة بينهما؛

- بلغت فجوة عدم المساواة في الحقوق بين الجنسين في الدول العربية 40.05%، وهي أعلى نسبة في العالم،وهذه الفجوة تعد معوقا أساسيا لإمكانية التقدم في التنمية المستدامة، إذ تبوأت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا واحتلت المرتبة 120 من بين 153 دولة؛
- تعد مشكلة التصحر من أخطر المشكلات البيئية، إذ تمثل هذه المشكلة أحد مهددات التوازن البيئي، كما يسهم الإنسان العربي في تأزم وزيادة مشكلة التصحر من خلال التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، الرعي الجائر، قطع الأشجار وحرق الغابات.

حسب النتائج المستخلصة من هذه الدراسة لا بد على الدول العربية متابعة مجموعة من التوصيات التي تم تلخيصها في النقاط التالية:

- ضرورة التشدد في برامج تنظيم الأسرة بهدف الحد من النمو السكاني العربي، إذ أن زيادة عدد السكان، تؤدي إلى زيادة معدل البطالة، وزيادة الفقراء، وانخفاض الرعاية الصحية، وتراجع التحصيل العلمي، فضلا عن تحميل الاقتصاد الوطني أعباء إضافية مثل المديونية وفوائدها؛
- ضرورة إتاحة الفرص التي توفرها العولمة وتعظيم الجهود الرامية للاستفادة من تلك الفرص في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؛
- مناشدة الدول المتقدمة ضرورة مساعدة الدول النامية على مواجهة آثار العولمة التي قد تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول، والاستفادة مما يمكن أن تقدمه العولمة من فرص قد تؤدي إلى قدر من الإنتاجية وبمستوى أعلى من المعيشة لمجتمعات الدول النامية؛
- ضرورة إقامة علاقات إيجابية مع دول الجوار بهدف تنظيم حصص الدول العربية من مياه الأنهار، إذ أن 60% من مصادر المياه المتجددة تقع خارج حدود الوطن العربي، فضلا عن ضرورة تحسين إدارة المياه المتوافرة في الدول العربية بهدف القضاء على الهدر منها؛
- ضرورة الحفاظ على الغطاء النباتي والتوسع في حملات التشجير بهدف تخطي مشكلة الجفاف والتصحر؛
- أخذ العبرة من الأزمة الصحية لتفشي فيروس كورونا من أجل وضع برنامج تنموي فيما يخص التعليم عن بعد "التعليم الإلكتروني"باعتباره من أحسن الخيارات الإستراتيجية في وقت الأزمات مع تشجيع الشراكة بين الجامعات وأصحاب المؤسسات الإنتاجية بغرض خلق مناصب شغل تستجيب لمتطلبات السوق.

5.قائمة المراجع:

1. أيوب بولين المعوشي (2016)، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، دار أفكار للطباعة والنشر، لبنان؛ عدد الصفحات 350؛
2. بن فرح زوينة، نوي نبيلة (2015)، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 " الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثاني، عدد الصفحات 87-112؛
3. بن حليمة سليمة، خضراوي ساسية (2016)، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 6، عدد الصفحات 121-136؛
4. خنشول دنيا (2018)، واقع التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5 العدد 1، ص 71- 92؛
5. رحايلية سيف الدين، بوداح عبد الجليل (2015)، التجربة الصينية في الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة، مجلة دراسات الاقتصادية ، العدد الثاني، عدد الصفحات 291-312؛
6. لين لطيف زيود، لؤي محمد صيوح، عبير على ناعسه (2022)، دراسة تحليلية للتنمية المستدامة ومعوقاتها في بعض الدول العربية، مجلة جامعة حماة، المجلد الخامس، العدد الخامس، عدد الصفحات 01-20؛
7. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2020)، التقرير العربي للتنمية المستدامة، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان؛
8. تقرير الاقتصاد العربي الموحد (2020)، الفصل التاسع؛
9. البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=SA-TN-MA-BH-AE-SD-DZ-JO&view=chart